

السياسة المستدامة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة: الأسئلة الواردة بتاريخ ١٤ آذار ٢٠١٨ خلال مؤتمر بلديات محافظة البقاع وبعلمك-الهرمل

الرقم	السؤال	طرح السؤال	الإدارة التي أجابت	الجواب
١	هل ستساعد وزارة البيئة في تمويل مشاريع فرز من المصدر؟	ماريا سيدي	وزارة الداخلية والبلديات	عطف الجواب على الجواب رقم ١٦، والذي مفاده أن للبلديات القدرة المالية لتمويل مثل هذه المشاريع (أي المراحل الأولى من الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة).
١-أ	ما هو دور الجامعة اللبنانية في هذا المجال وكيف تستطيع أن تساعد البلديات في حملات التوعية، وفي تثقيف المجتمع؟		الجامعة اللبنانية	التخفيف من النفايات والفرز من المصدر هما المرهلتان الأقل كلفة في هرم إدارة النفايات وهما الأساس فيه. أما التوعية غير مكلفة وهي بحاجة إلى أشخاص كفؤين ومستعدين للتواصل مع المواطنين. في كلية الصحة لدى الجامعة، تم التمرين على التخفيف من انتاج النفايات وعلى الفرز من المصدر. قمنا بتمرين بعض البلديات المجاورة، فأصبح فرع كلية الصحة لدى الجامعة اللبنانية ينتج صفر نفايات ونقوم بالتسيخ ضمن الكلية ونرسل المواد الأخرى إلى التدوير. ونحن كجامعة لبنانية لم يكن لدينا تمويل لهذه الخطة، فكانت التكلفة المالية صفر أيضاً. اما الكلفة الفعلية يمكن إختصارها بالإرادة والتوعية وتنظيم تطبيق البرنامج سنوياً مع الطلبة الجدد. أما الفرز الثانوي مع البلديات فهو سهل وبحاجة، كتجهيزات، إلى مكبس وفرامة.
٢	إنشاء معمل فرز للمنطقة الواقعة في المنطقة المجاورة لبلدية العين. وأمتاً شركة للقيام بالدراسات وأمتاً أرض بمساحة ١٠٠ دنم. نتمنى مساعدتكم كي يبصر هذا المشروع النور. نريد حل لبلديات ضمن إتحاد شمال بعلمك، ونطلب منكم يا معالي الوزير موعد للإجتماع لإيجاد الحل	زكريا ناصر الدين (بلدية العين)	وزير البيئة	نحبي المبادرات التي تقومون بها، كون هذه المبادرات هي الأساس. فقبل أزمة النفايات كانت بلدية زحلة منذ ١٥ عاماً سباقة في المبادرة لإيجاد الحلول لإدارة النفايات. وأنا كوزير بيئة واجبي أن أضع نفسي في تصرفكم. وسأقوم بأخذ رقم هاتفك للإتصال بك لتحديد موعد (تم أخذ رقم هاتف الأستاذ زكريا ناصر الدين خلال الإجتماع).
٣	لامركزية بإدارة النفايات التمويل وكلفة التشغيل زيادة الجباية للبلديات	محمد البساط (رئيس إتحاد بلديات البقاع الأوسط)	وزارة البيئة	البلديات تتلقى أموال من الصندوق البلدي المستقل كل أربعة أشهر وستتلقى أموال عائدات الخليوي، وستتوفر لديها مداخيل إضافية متعلقة بإدارة النفايات لدى إقرار مشروع الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة من قبل المجلس النيابي الذي يلحظ غرامات مالية على الملوث. ومن خلال هذه المداخيل يصبح بإستطاعة البلديات إدارة هذا المرفق.

السياسة المستدامة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة: الأسئلة الواردة بتاريخ ١٤ آذار ٢٠١٨ خلال مؤتمر بلديات محافظات البقاع وبعبك-الهرمل

الرقم	السؤال	طرح السؤال	الإدارة التي أجابت	الجواب
٤	الكمية كانت ٥ طن ولكن يوجد لاجئين فأصبحت الكمية ١٠ طن - ما هو الحل؟	عاطف الميس (رئيس بلدية مكسه)	وزارة البيئة	نتمنى عودة النازحين إلى بلادهم اليوم قبل الغد. وقد أثر النزوح على جميع القطاعات في لبنان بما في ذلك القطاع البيئي والنفايات. أقله إرتفعت كمية النفايات في البلديات بنسبة الثلث تقريباً، وفي أماكن أخرى أكثر من النصف. ونحن نسعى دائماً للحصول على دعم دولي في ما يخص النازحين رغم أن هذا الدعم خجول حالياً في عدة قطاعات متأثرة.
٥	العديد من الذين يدعون الخبرة يعرضون تقنيات متعددة للتخلص من النفايات. أي تقنية هي الأنسب والأكثر ملاءمة للبيئة بشكل عام؟	العميد حسين اللقيس (رئيس بلدية بعبك)	نقابة المهندسين	المواطن اللبناني يدفع للدولة فاتورة كهرباء ويدفع لأصحاب المولدات فاتورة أخرى للكهرباء، ويدفع للدولة فاتورة مياه ولأصحاب الصهاريج فاتورة أخرى، ولكن لا يدفع أي فاتورة لأي جهة بما يتعلق بالنفايات. يجب أن ندفع كمواطنين فواتير لمعالجة النفايات. كل منطقة في لبنان لها خصائصها التي يجب أخذها بعين الاعتبار لدى إختيار وتحديد التقنيات. في منطقة البقاع يجب إتباع تقنيات تتيح الإستفادة من السهل الزراعي القائم فيه والذي في أقسام كبيرة منه أصبح ممتلئاً من الشوك والنبليون بعد أن كان مركزاً لإهراءات روما. يجب الإعتماد على التسيخ واستخدامه لإعادة تأهيل أرضنا الزراعية. يجب اتباع الحلول الطبيعية، في السابق كنا نستخدم أكياس الورق ولم يكن هناك نفايات. التوضيب أدى إلى رفع كمية النفايات. يجب إعادة تصنيع المواد المنتجة وإستخدام العضويات لتأهيل الأرض. نقابة المهندسين في تصرف البلديات لمساعدتهم في الشق التقني.
٦	ما هي مصادر التمويل لإنشاء معامل فرز النفايات؟	مروان ذبيان (رئيس بلدية مدوخا)	مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية	لدينا تمويل من الإتحاد الأوروبي محدد لإنشاء معامل وفق الخطة التي وضعتها وزارة البيئة في العام ٢٠٠٦. السياسة الجديدة التي أقرها مجلس الوزراء تتيح العمل للبلديات ضمن تجمع بلديات أو إتحاد بلديات لوضع الحلول اللامركزية. حالياً ليس لدينا تمويل مرصود لحلول جديدة، ولكن يمكن العمل على تأمين منح أو تمويل من السلطة المركزية لإنشاء مراكز جديدة تنمهي مع السياسة الجديدة.
٧	معالي الوزير، لماذا لم تعتمد وسيلة المحارق بالتعاون مع بلديات بدلاً عن المكبات العشوائية إلى حين تحسن الأوضاع وشكراً	منور الجراح (رئيس بلدية المرج)	وزير البيئة	تم اعتماد اللامركزية كي لا يفرض على البلديات الحل. القرار بإختيار التقنية يعود للبلديات سواء كان المحارق أو غيرها شرط استيفائها للمتطلبات والمعايير البيئية والتقنية. وزارة البيئة تقوم بدور الرقابة ولا تفرض قرار التقنية على البلديات. ملاحظة من ممثل جمعية الصناعيين: الجمعية شريك أساسي في هذه السياسة، ويمكنها المساعدة في ملء الإستمارة.

السياسة المستدامة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة: الأسئلة الواردة بتاريخ ١٤ آذار ٢٠١٨ خلال مؤتمر بلديات محافظة البقاع وبعبك-الهرمل

الرقم	السؤال	طرح السؤال	الإدارة التي أجابت	الجواب
٨	تقوم بعض البلديات بتنفيذ خطة معالجة النفايات من المصدر إلا أنها تواجه مشكلة في إيجاد مطمر لطمر البقايا بعد الفرز. فمتى تحل مشكلة إيجاد مطمر لبلديات البقاع الغربي؟	اسعد نجم (رئيس بلدية عيتيت)	وزير البيئة	أنتم أصحاب القرار كبلديات وكإتحاد بلديات. لا يوجد حالياً مطمر قائم في منطقة البقاع الغربي، والحل لا يكون على صعيد كل بلدة على حدى. نتمنى أن يقوم إتحاد البلديات بإيجاد العقار كي يصار إلى إنشاء أي مطمر فيه يخدم المنطقة.
٨-أ	نوافق على ما قاله الأستاذ محمد بركة، المطمر قيد الإنشاء ونحن في طور الموافقة على دفتر شروط تلزيم تشغيل مركز الفرز مع المطمر. السؤال: التشغيل سيتم على نفقة الدولة لغاية أيار ٢٠٢٠، وستدفع البلديات رسم وقدره \$٦/طن لجب جنين كحوافز بدل تقديمها للأرض. لكن بعد إنتهاء مدة التمويل من الدولة اللبنانية من سيساعد البلديات التي تعاني من عدم توفر الإمكانيات المالية اللازمة لإستدامة المشروع؟ هل سيتم إعطاء البلديات حوافز مالية لمساعدتها على القيام بهذه الأعمال؟	يحيى ضاهر (رئيس بلدية القرعون - رئيس إتحاد بلديات البحيرة)	مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية	مع الإشارة إلى أن مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية قد أنشأ معمل ومطمر ضمن بلدية جب جنين لإتحاد بلديات البحيرة والذي يشمل بلدية عيتيت. المعمل تم إنشاؤه أما المطمر فهو حالياً قيد الإنشاء.
			وزير البيئة	بعد أيار ٢٠٢٠، يجب على البلديات أخذ زمام الأمور وتمويل التشغيل. لا يمكننا التذرع خلف عدم توفر الإمكانيات المالية. فإستناداً للقوانين، إن النظافة العامة والصحة العامة هي من مسؤولية البلديات. البلديات تتلقى أموال من الصندوق البلدي المستقل كل أربعة أشهر وستتلقى أموال عائدات الخليوي، و ستوفر لديها مداخيل إضافية متعلقة بإدارة النفايات لدى إقرار مشروع قانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة من قبل المجلس النيابي، الذي يلحظ غرامات مالية على الملوث. ومن خلال هذه المداخيل يصبح بإستطاعة البلديات الإستمرار في إدارة هذا المرفق.

السياسة المستدامة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة: الأسئلة الواردة بتاريخ ١٤ آذار ٢٠١٨ خلال مؤتمر بلديات محافظة البقاع وبعلمك-الهرمل

الرقم	السؤال	طرح السؤال	الإدارة التي أجابت	الجواب
٩	لماذا لا نحول الأموال الطائلة التي كانت ستصرفها الدولة لترحيل النفايات إلى خارج لبنان أثناء الأزمة لمساعدة البلديات في معالجة نفاياتها. نحن لدينا مكب في قب الياس تم تقدير النفايات فيه بـ ٦٠٠,٠٠٠ متر مكعب. والمكب عمره ٥٠ سنة ولذلك هذا المكب غير قابل للفرز. لذلك نحن نعمل على تقنية التفكك الحراري ونعمل إستناداً إلى القانون المتعلق بالشراكة ما بين القطاع الخاص والعام. يجب على وزارة البيئة دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويجب على الجهات المعنية تسهيل الإجراءات الإدارية والمتطلبات اللازمة للإتاحة لنا بتنفيذ هذه المشاريع.	جهاد المعلم (رئيس بلدية قب الياس)	شاكر نون	الجميع يتعاطى بإيجابية لمساعدة البلديات والدليل على ذلك هو حضور هذه اللجنة التي تمثل مختلف الوزارات و عدة جهات من القطاع الخاص والمدني للتواصل مع جميع البلديات ومساعدتها.
١٠	عدة قرارات حديثة من معالي الوزير بإقبال مكب رأس بعلمك يستقبل نفايات بعض القرى المجاورة بحجة أنه يلوث نهر العاصي، نرفع الصوت لمساعدتنا كون إمكانياتنا معدومة وميزانيتنا للرواتب والأجور، نأمل سماع رأي صاحب المعالي	العميد المتقاعد دريد رحال (رئيس بلدية رأس بعلمك)	استناداً إلى جواب وزير البيئة على السؤال رقم ١٦ ج	نحن كوزارة قدمنا خطة لمجلس الوزراء لمعالجة المكبات تم الموافقة عليها. سيصار إلى البدء بتنفيذ الخطة في محافظة جبل لبنان كونها مخدومة بمنظومات متكاملة لإدارة النفايات. لدى استكمال المطامر الصحية في محافظتي البقاع وبعلمك - الهرمل، يمكن عندها البدء بالتخلص من المكبات العشوائية ضمن هاتين المحافظتين. وبالتأكيد هذا الأمر ليس ملقى عليكم كبلدية، فحطة تأهيل المكبات التي أقرها مجلس الوزراء تشمل كل المكبات التي تم مسحها عام ٢٠١٦.

السياسة المستدامة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة: الأسئلة الواردة بتاريخ ١٤ آذار ٢٠١٨ خلال مؤتمر بلديات محافظات البقاع وبعبك-الهرمل

الرقم	السؤال	طرح السؤال	الإدارة التي أجابت	الجواب
١١	من هي الجهة التي تساعدنا على عملية الفرز من المصدر؟	حيدر عبد الساتر (بلدية إيعات)	إستنادًا الى جواب وزير البيئة على السؤال رقم ٣	البلديات تتلقى أموال من الصندوق البلدي المستقل كل أربعة أشهر وستتلقى أموال عائدات الخليوي، و ستتوفر لديها مداخيل إضافية متعلقة بإدارة النفايات لدى إقرار مشروع قانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة من قبل المجلس النيابي الذي يلحظ غرامات مالية على الملوث. ومن خلال هذه المداخيل يصبح بإستطاعة البلديات إدارة هذا المرفق.
١٢	بما أنه لا يوجد عندنا بلدية بسبب وفاة رئيسها منذ العام ٢٠١٧ وهي الآن بعهدة قائمقام البقاع الغربي. وليس لدينا مكب أو معمل أو حتى آلية لجمع النفايات سوى تركتور زراعي ويد عاملة	عبد الفتاح أحمد (بلدية حوش الحرمة)		على القائمقام تعبئة الإستمارة والتنسيق مع الجهات المعنية لإيجاد الحلول. بالإضافة إلى ذلك يمكن التنسيق مع إتحاد بلديات البحيرة لإستخدام مركز معالجة النفايات الذي تم إنشاؤه بتمويل من الإتحاد الأوروبي عبر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وذلك كونه المركز الأقرب جغرافياً إليكم.
١٣	بموضوع الفرز من المصدر هل ستدعم وزارة البيئة وتؤمن بعض الإمكانيات بالتعاون مع البلديات والمجتمع المدني لنشر هذه الثقافة العملية للتخفيف من النفايات.	محمد هاجر (نائب رئيس بلدية خربة روحا)		إستنادًا إلى الفقرة ٧ من السياسة المستدامة لإدارة النفايات التي أقرها مجلس الوزراء بموجب القرار ٤٥ بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠١٨ (ملخص السياسة)، سيجري إعداد برنامج تواصل متكامل لتبسيط السلم الهرمي لإدارة النفايات الصلبة وتوضيح دور كل مواطن ومؤسسة في حسن تطبيقه. على أن يرافق ذلك تدريب للبلديات على مفهوم الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، بالإضافة إلى حملة إعلامية وإعلانية.
١٤	أين اليوم وزارة البيئة من المحارق والمكبات العشوائية في نطاق بعبك الغربي	رئيس بلدية بيت شاما - العقيدية		مراجعة الجوابين على السؤالين رقم ٧ ورقم ١٠

السياسة المستدامة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة: الأسئلة الواردة بتاريخ ١٤ آذار ٢٠١٨ خلال مؤتمر بلديات محافظتي البقاع وبعليك-الهرمل

الرقم	السؤال	طرح السؤال	الإدارة التي أجابت	الجواب
١٥	يتوفر لدى البلدية عقار يصلح لمعمل لفرز النفايات في حال تم الفرز من المصدر ولا يصلح للطمير (منطقة جبلية قريبة من الأبار الإرتوازية). كيف يمكن لوزارة البيئة المساعدة في تأمين معمل فرز للإتحاد. على أن يتم طمر النفايات غير القابلة للتدوير في مكان آخر. أو بواسطة الحرق (تفكك حراري) علماً أن كمية النفايات في الإتحاد هي حوالي ١٠٠ - ١٢٠ طن يوميًا.	العميد المتقاعد أحمد الجاروش (رئيس بلدية السلطان يعقوب) (إتحاد بلديات السهل)	إستناداً إلى أجوبة وزير البيئة على الأسئلة رقم ٨ ورقم ١٢ وعلى ملخص السياسة	أنتم أصحاب القرار كبلديات وكإتحاد بلديات. لا يوجد حالياً مطمر قائم في منطقة البقاع الغربي، والحل لا يكون على صعيد كل بلدة على حدى. نتمنى أن يقوم إتحاد البلديات بإيجاد العقار كي يصار إلى إنشاء أي مطمر فيه يخدم المنطقة. بالإضافة إلى ذلك يمكن التنسيق مع إتحاد بلديات البحيرة لإستخدام مركز معالجة النفايات الذي تم إنشاؤه بتمويل من الإتحاد الأوروبي عبر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وذلك كونه المركز الأقرب جغرافياً إليكم. علماً أنه إستناداً إلى الفقرة رقم ٢-١ من ملخص السياسة، ستقوم السلطة المركزية بتأمين حلول للبلديات العاجزة عن القيام بكافة مراحل إدارة النفايات.

السياسة المستدامة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة: الأسئلة الواردة بتاريخ ١٤ آذار ٢٠١٨ خلال مؤتمر بلديات محافظات البقاع وبعبك-الهرمل

الرقم	السؤال	طرح السؤال	الإدارة التي أجابت	الجواب
١٦	تنتج مجدل عنجر يوميًا ٤٥ طن من النفايات وكلفة نقلها هي \$١٣ لأخذها إلى المطمر وليس لديها القدرة لدفع هكذا مبلغ. ما العمل؟ عدد السكان ٥٧,٠٠٠ نسمة. ما هي أفضل تقنية إنطلاقًا من الجدوى الاقتصادية والجدوى البيئية؟	محمود عجاج (بلدية مجدل عنجر)	وزارة الداخلية والبلديات	<p>٥٧,٠٠٠ نسمة: إذا اعتبرنا كل وحدة سكنية تستوعب ٥ أشخاص فأنت لديك قرابة الـ ١٠,٠٠٠ وحدة سكنية. فإذا كان رسم البلدية قرابة المئة أو مئة وخمسون ألف ليرة لبنانية في السنة، فهذا يعني أن البلدية لديها عائدات جيدة وكافية. بالإضافة إلى ذلك لديك عائدات الصندوق البلدي المستقل. للبلدية إمكانيات بالقيام بأي مشروع. ضمن السياسة المتكاملة يجب التعاون لإيجاد الحلول ولكن كلفة الـ \$١٣/طن هي نسبيًا كلفة جيدة ومقبولة لاسيما إذا بدأت بعملية فرز من المصدر التي يمكن أن تخفض كمية النفايات (٤٥ طن في اليوم) قرابة الـ ٥٠%.</p> <p>في ما يخص تحديد حصة كل بلدية من عائدات الصندوق البلدي المستقل فهذا أمر غير متاح إلا خلال شهر أيلول وذلك نتيجة التنوع القائم في مصادر الأموال التي تغذي هذا الصندوق. قطاع النفايات وإدارته وفق القوانين والمراسيم هو من واجبات السلطة المحلية. أما في ما يتعلق بتحديد التقنيات فهنا يمكن للجنة والسلطة المركزية المساهمة ومساعدة البلديات.</p> <p>إذا استوفت البلدية القيمة التأجيرية ضمن نطاقها، تصبح عندها تتمتع بإمكانيات مالية جيدة لإدارة هذا القطاع ولا تعود بحاجة لمساعدات إضافية من السلطات المركزية.</p>
١٦-أ	ما هي مبادرة جمعية الصناعيين لمساعدة البلديات في تعبئة الاستثمارات؟	جمعية الصناعيين	جمعية الصناعيين	<p>الجمعية شريك أساسي مع وزارة البيئة والوزارات الأخرى المعنية بهذا القطاع بالإضافة إلى القطاع الخاص. فجمعية الصناعيين معنية بكل المواد القابلة لإعادة التدوير والتي تنتج من المراحل الأولى لإدارة النفايات (لاسيما مرحلة الفرز). هناك عدة مصانع تقوم بعمليات إعادة التدوير، ولدى جمعية الصناعيين مكتب لمساعدة البلديات ضمن هذا النطاق، ولدينا فريق تقني ضمن الجمعية لمساعدة البلديات الراغبة على تعبئة الإستثمار لاسيما بالشق التقني. ويمكننا إرشاد البلديات في ما يتعلق بتقنيات المعالجة.</p>

السياسة المستدامة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة: الأسئلة الواردة بتاريخ ١٤ آذار ٢٠١٨ خلال مؤتمر بلديات محافظة البقاع وبعليك-الهرمل

الرقم	السؤال	طرح السؤال	الإدارة التي أجابت	الجواب
١٦- ب	معالي الوزير، هل الندوة هي لأخذ رأي رؤساء البلديات أو لإعطائهم علم وخبر بالقرار الذي إتخذ؟ أما واقع الحال واستناداً إلى ما تم مناقشته سابقاً فنود الإشارة إلى ما يلي: ^١	أسعد زغيب (رئيس بلدية زحلة)	وزير البيئة	الهدفان معاً: نحن نبلغكم ونشرح لكم السياسة التي أقرها مجلس الوزراء ونأخذ رأيكم ليتم لحظه ضمن الاستراتيجية التي سنتنح عن هذه السياسة. ليس مطلوب من كل بلدية إنشاء مركز لإدارة النفايات. المطلوب توحيد إدارة النفايات على صعيد القضاء. فإنه من غير المنطقي أن تقوم كل بلدية بإنشاء مركز لإدارة النفايات. صحيح أنك تتكلف مبالغ معينة ولكن في الوقت عينه هناك مردود. وربما علينا إعادة النظر بالقيمة التأجيرية التي طرحتها (٨٠,٠٠٠ ليرة لبنانية).

^١ إن القيمة التأجيرية لكل وحدة سكنية في زحلة هي ٨٠,٠٠٠ ليرة لبنانية في السنة. أما كلفة معالجة النفايات ضمن بلدية زحلة فهي ٩٠,٠٠٠ ل.ل. لكل وحدة سكنية وهذا يعني أننا دائماً نعاني من خسارة في الميزانية. بالإضافة إلى ذلك فإننا نعاني من إنتاجية ٢٠٠ طن/يوم من النفايات ناتجة عن النازحين السوريين. فإذا اعتبرنا أن كلفة الطن ٤٠ \$ فعبء إدارة النفايات الناتجة عن النازحين هي قرابة ٨,٠٠٠ دولار أميركي في اليوم.

البلديات الصغيرة ليس بمقدورها الفردي إنشاء أي مركز لمعالجة النفايات. وإذا أنشأوا لها معمل من خلال المنح فهي عاجزة عن تشغيله، نحن كبديية كبرى نتكلف مبالغ محترمة لإدارة النفايات لاسيما أننا نتقاضى من القرى الصغرى المجاورة ١٣\$/طن نظراً لإمكاناتها المحدودة في حين أن الكلفة الفعلية هي ٤٠\$/طن مما يفرض علينا كبديية كبرى تغطية هذا العجز. وفي ٢٠٠٤ قمنا بعملية تقدير لرسم على الوحدة السكنية لإدارة النفايات وكانت تتراوح قيمته الشهرية ما بين ٨,٠٠٠ و ١٢,٠٠٠ ليرة لبنانية آنذاك. الرسم البلدي الحالي يلحظ الكنس والجمع ولا يلحظ المعالجة. يجب على الدولة تحديد المناطق الخدماتية على أن تقوم البلديات العاجزة عن إنشاء وتشغيل المعامل إرسال نفاياتها إليه مقابل رسم (tipping fee). ويجب تأمين الحوافز للبلديات التي تحتوي ضمن نطاقها مراكز ومطامر لإدارة النفايات.

بما يخص معالجة النفايات، هناك عدة وسائل اليوم ونتمنى على وزارة البيئة تحديد معايير للملوثات التي قد تنتج عنه عوضاً عن الدخول بالتقنيات وتفصيلها لاسيما أن هناك تقنيات حديثة باستمرار. أما الفرز من المصدر فقد يكون ذات كلفة زهيدة على صعيد جامعات عدد الأشخاص فيها قرابة الـ ١,٠٠٠ شخص، أما على صعيد مدن (نعالج نحن اليوم في زحلة ٤٠٠ طن في اليوم) فالمعادلة مختلفة. نحن بدأنا في زحلة بالفرز من المصدر وهو أمر مكلف لاسيما أننا نحن نقوم بتوزيع الأكياس على الوحدات السكنية. الأساس هو أن تكون الحلول مستدامة.

السياسة المستدامة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة: الأسئلة الواردة بتاريخ ١٤ آذار ٢٠١٨ خلال مؤتمر بلديات محافظتي البقاع وبعبك-الهرمل

الرقم	السؤال	طرح السؤال	الإدارة التي أجابت	الجواب
١٦-ج	<p>بعد المسألة الأخيرة المتعلقة باللون الأحمر المتعلق بالبردوني. نحن أرسلنا عدة كتب إلى وزارة البيئة لإزالة المكب العشوائي القائم لديها لاسيما أننا ضد هكذا ممارسات بالمبدأ. هذا المكب عمره عشرات السنوات علماً أن البلدية الحالية عمرها سنة ونصف.</p> <p>هذه البلدية ذات إمكانيات ضئيلة، وبحاجة لمكانات ضغط وحاويات غير متوفرة لدينا ويتوجب إزالة المكب للبدء بمرحلة جديدة. قمنا بالتواصل مع جهات مانحة ومع وزارات دون الوصول إلى نتيجة في حين نُحمل بلدية حديثة مسؤولية إهمال من البلديات السابقة والدولة. نحن مستعدون لتحمل مسؤولية الجمع والنقل إلى معمل زحلة ولكننا بحاجة إلى مساعدة عينية لمعالجة المكب.</p>	<p>د. حسين بو حمدان (رئيس بلدية حزرتا)</p>	<p>وزير البيئة</p>	<p>نحن كوزارة قدمنا خطة لمجلس الوزراء لمعالجة المكبات تم الموافقة عليها. سيصار إلى البدء بتنفيذ الخطة في محافظة جبل لبنان كونها مخدومة بمنظومات متكاملة لإدارة النفايات. لدى استكمال المطامر الصحية في محافظتي البقاع وبعبك - الهرمل، يمكن عندها البدء بالتخلص من المكبات العشوائية ضمن هاتين المحافظتين. وبالتأكيد هذا الأمر ليس ملقى عليكم كبلدية، فخطة تأهيل المكبات التي أقرها مجلس الوزراء تشمل كل المكبات التي تم مسحها عام ٢٠١٦، بما فيها مكب حزرتا.</p>

السياسة المستدامة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة: الأسئلة الواردة بتاريخ ١٤ آذار ٢٠١٨ خلال مؤتمر بلديات محافظتي البقاع وبعبك-الهرمل

الرقم	السؤال	طرح السؤال	الإدارة التي أجابت	الجواب
١٦-د	الأموال لدى البلديات غير كافية. ولماذا إستحداث عقوبات؟		وزارة الداخلية والبلديات	<p>في ما يتعلق بالعقوبات التي طرحها رئيس بلدية عيتنتيت، نود الإشارة إن هذا ليس أمراً مستحدثاً، فهو ملحوظ منذ العام ١٩٧٤. ومن هذا المنطلق يعاقب كل من يرمي عشوائياً. أما في ما يتعلق بالصندوق البلدي المستقل فهو مرتبط بعدد السكان وبالرسوم المباشرة، وعلى البلديات رفع الرسوم وتفعيل الجباية لتفعيل حصتها من العائدات. والرسم البلدي السنوي يجب بالحد الأدنى أن يوازي القيمة التأجيرية الشهرية للوحدة السكنية ومن هذا المنطلق من المفترض أن تتخطى الـ ٨٠ والـ ٨٥ ألف ليرة سنوياً التي تم ذكرها سابقاً. ويحق للبلدية تفسيط الرسم البلدي على عدة دفعات.</p> <p>مع التذكير بالقانون ٢٠٠٨/٦٣ الذي قضى برفع القيمة التأجيرية ٣٣% نتيجة رفع الأجور، وبالمرسوم الصادر في العام ٢٠١٤ الذي طلب رفع الرسوم ١٢,٧%. لكن إذا البلديات لم تنقيد برفع الرسوم، من غير المنطقي التذمر حول عدم توفر المداخل اللازمة. الأساس هو في حسن إدارة الأموال والجباية والرسوم. بالإضافة إلى ذلك، هناك حوافز للبلديات التي لديها معامل، يمكن لتلك البلديات المطالبة بعائداتها منها ولن يقصر أحد في تحويلها إليها عبر الصندوق البلدي المستقل.</p>